الفصل الرابع

فـرنسـا

فرنســـا

عندما نتحدث عن فرنسا فى ذلك الزمان فنحن نعنى المناطق الشمالية منها، حيث كان الجنوب الفرنسى المتمثل فى أوكيتانيا مستقلًّا عن الشمال، ورغم أن الهرطقة الكاثارية لم تهدد الكنيسة الكاثوليكية فى الشمال كما هددتها فى الجنوب، فإن الحروب الصليبية التى شنتها الكنيسة على الجنوب، دفعت الكثير من المهرطقين إلى الفرار للشمال طلبًا للأمان. وكان لويس التاسع ملك فرنسا شديد الحرص على تطهير بلاده من المهرطقين؛ فكان يرى أن أفضل سبيل إلى التعامل مع المهرطقين هو إغماد السيوف فى قلوبهم. وبينما كان الجنوب فى عام ١٢٣٣ يعين فى محاكم تفتيش تولوز محققين أشداء وأكفاء، أمثال پيير سيلد، وجويلم أرنود، بذل الشمال الفرنسى جهدًا مضنيًا ليفعل الشىء نفسه. وبطبيعة الحال لم يجد الشمال الفرنسى أكثر غلوًّا وتعصبًا وتطرفًا فى الدين من طائفة الرهبان الدومنيكان. وحاول الشمال أن يسند إلى رهبان «فرنش كومتيه» مهمة مطاردة المهرطقين، ولكنهم رفضوا الاضطلاع بهذه المهمة. وعلى أية حال أصابت كنيسة الشمال فى غرب إقليم بورجندى نجاحًا ملحوظًا عندما عثرت على رهبان متطرفين، أمثال «رينيريى ساكون» على أتم استعداد للقيام بهذه المهمة. وزعم راهب آخر هو روبرت، المعروف باسم البورجندى، القدرة على اكتشاف المهرطقين المختبئين والتعرف إليهم من مجرد مسلكهم وأسلوبهم فى الحديث.

وفى أوائل عام ١٢٣٣، لم يجد الرئيس الدينى فى بيسانكون من يمثله فى مطاردة الهراطقة أفضل من روبرت الذى لم يضيع أى وقت، بل سارع بمداهمة مركز مهم من مراكز الهرطقة عُرف باسم الشارتيه، قاطعًا على نفسه عهدًا بتطهير هذا المركز من شرها. غير أنه أخفق فى تحقيق هدفه بسبب عناد المهرطقين وتشبثهم بهرطقتهم، كما أن المسئول الدينى فى بيسانكون صادف الفشل نفسه فى محاولة هدايتهم. ولكن فشل المحقق روبرت فى مهمته ما لبث أن تحول إلى نشاط ناجح محموم بسبب فرط حيويته. ونتيجة لذلك جاء إليه الهراطقة من كل حدب وصوب ليعترفوا له بذنوبهم ويكيلوا الاتهامات إلى بعضهم البعض، ورفع المحقق روبرت

إلى البابا جريجورى التاسع تقريرًا اعترف فيه بتردى الأوضاع، مؤكدًا أن المدينة بأسرها تفوح برائحة الهرطقة النتنة، زاعمًا أن المهرطقين تفننوا وبرعوا فى استخدام أساليب التمويه والخداع. فتلقى هذا المحقق تعليمات من البابا جريجورى التاسع بضرورة تعاونه مع الأساقفة واتباع القوانين الباباوية الهادفة إلى استئصال الهراطقة عن طريق استخدام القسر إذا لزم الأمر والاستعانة بالسلطة المدنية. والأرجح أن تعصبه الدينى الأعمى جعله لا يميز بين المذنبين والأبرياء. ولم يمض وقت طويل حتى أعلن رئيس أساقفة «سنس» فى منطقة شارتيه للبابا جريجورى عن احتجاجه الشديد على كثرة تدخل هذا المحقق فى اختصاصاته، إلى جانب تعبير كثير من الكرادلة عن انزعاجهم من غلواء طائفة الرهبان الدومنيكان فى باريس وتطرفهم. وأكد الكرادلة أن روبرت يبالغ فى حجم الهرطقة كى يبرر تطرفه. واستجاب البابا لشكوى الكرادلة ضد المحقق روبرت بأن ألغى فى أوائل فبراير ١٢٣٤ التكليفات التى أسندها إليه. ولكن فى الوقت نفسه حث الكرادلة على المزيد من اليقظة ونصحهم بالتشاور مع الرهبان الدومنيكان عند اتخاذ أية إجراءات ضد الهراطقة، بسبب ما عرف عن هؤلاء الرهبان من التصدى للهرطقات وتفنيدها.

البابا: جميع أرجاء فرنسا تعج بالأفاعى المهرطقة

روبرت: حرق المشتبه فيهم... حتى دخل السجن

ولكن حماسة المحقق روبرت جعلته يمضى قدمًا فى ملاحقة المهرطقين والعمل على إقامة محاكم تفتيش فى كل أرجاء فرنسا. ولحمايته من أذى المهرطقين وضع الملك لويس حرسًا مسلحًا للذود عنه، وجاب روبرت البلاد طولًا وعرضًا ينشر فيها الرعب والفزع، ففى مدينة بيرون أحرق خمسة أشخاص، ثم أحرق أربع ضحايا فى مدينة هورانكورت، ثم ذهب إلى كامبراى حيث ساعده رئيس أساقفة ريمز وثلاثة أساقفة على القضاء على نحو عشرين مهرطقًا، بالإضافة إلى الزج بآخرين فى غياهب السجون، ومن هناك توجه إلى ديواى حيث أحرق عشرة هراطقة آخرين، وحكم على العديدين بالسجن وارتداء الصلبان للدلالة على التوبة فى حضرة كونت فلاندرز ورئيس أساقفة ريمز وكثير من الأساقفة، ثم عرج على مدينة «ليل»، حيث حكم بإعدام الكثيرين. وكان هذا العدد الهائل من الاعترافات سببًا فى إقناع البابا جريجورى بأنهم لم يتحروا الدقة عندما أخبروه أن المنطقة خالية من الهراطقة؛ ولهذا نرى البابا فى أغسطس

١٢٣٥ يعلن أمام المسئول الدومنيكانى أن جميع أرجاء فرنسا تعج بالأفاعى المهرطقة. ومن هذا المنطلق أصدر الكرسى الباباوى مجددًا تعليمات إلى الراهب روبرت بالتجوال فى ربوع فرنسا مع فريق من معاونيه للتصدى للهرطقة، وأمر البابا رئيس أساقفة سنس أن يقدم إلى المحقق روبرت كل ما يستطيع من عون، وأيضًا عيَّنه الكرسى الباباوى على رأس لجنة خاصة، حاثًّا إياه على التضحية بروحه فى سبيل تطهير البلاد من المارقين.

وألهبت تعليمات البابا حماس روبرت الذى بدا وكأن مسًّا من الجنون قد أصابه، كما أن الملك لويس أمر الكرادلة بتقديم كل ما يحتاج إليه من مساعدة. ويقال إنه فى فترة لا تتجاوز شهرين أو ثلاثة قضى على نحو خمسين مهرطقًا من الذكور والإناث، الأمر الذى جعل فرائص الناس ترتعد بمجرد سماع اسمه، كما جعلهم يضجون بالشكوى لدرجة أنه لم يكن بمقدور البابا أن يصم أذنيه، فاضطر فى عام ١٢٣٨ إلى إجراء تحريات أثبتت تعسف روبرت وطغيانه. ولكنه استطاع قبل أن يكبح الكرسى الباباوى جماحه أن يحرق فى عام ١٢٣٩ عددًا كبيرًا من المهرطقين فى مونتموريكون، ويقال إنه أحرق ١٨٣ مهرطقًا فى مونت وايمر معقل الهراطقة الكاثارية فى القرن الحادى عشر، فى حضرة ملك ناڤار وحشد من الكرادلة والنبلاء وجمهور غفير من الشعب يقدر عدده بسبعمائة ألف شخص. وأمام الفظائع التى ارتكبها روبرت قام البابا بتجريده من السلطات الاستثنائية التى سبق أن منحها له، فضلًا عن أنه زج به فى سجن دائم.

ورغم اختفاء روبرت عن مسرح الأحداث، فقد ظل الاضطهاد مستمرًّا فى فرنسا بزعم أنها لم تتطهر من الهراطقة، واستمر هذا الاضطهاد عنيفًا ومستمرًّا لمدة ما يقرب من أربعة أعوام بزعامة الرهبان الدومنيكان. وشجع على استمرار محاكم التفتيش الفرنسية فى عملها أن لويس ملك فرنسا تولى الإنفاق عليها، وتسجل سجلات الخاصة الملكية لعام ١٢٤٨ المبالغ التى أنفقت على محاكم التفتيش فى پاريس، وأورليانز، وغيرها من المناطق. ولم يهدأ عنفوان محاكم التفتيش إلا فى عام ١٢٦٦ عندما احتدم الصراع بين طائفتى الرهبان المتنافسين الدومنيكان والفرنسيسكان، غير أن معظم الأراضى الفرنسية كانت فى قبضة الدومنيكان. ويدل المرسوم الذى أصدره البابا إينوسنت الرابع عام ١٢٥٣ على أن المسئول الدينى المحلى فى پاريس يبسط سلطانه الدينى على كل المملكة بما فى ذلك أراضى ألفونس تولوز، فقد نص المرسوم الباباوى على أن تبسط محاكم التفتيش نفوذها على جميع أركان المملكة، وأن تعمل بأكبر قدر من الكفاءة.

والجدير بالذكر أن وضع محاكم التفتيش فى لانجويدوك فى الجنوب تأرجح بين الاستقلال عن فرنسا والتبعية لها، ففى عام ١٢٥٥ كانت تتمتع بالاستقلال عن پاريس، فى حين أنها كانت فى عام ١٢٥٧ تابعة لها، ثم عادت فى عام ١٢٦١ إلى سابق استقلالها كى تصبح عام ١٢٦٤ تابعة للمسئول الدينى فى پاريس. فى عام ١٢٥٥ تقاسم الرهبان الفرنسيسكان والدومنيكان السلطة على محاكم التفتيش فى پاريس. ولكن بحلول عام ١٢٥٦ استعاد الرهبان الدومنيكان كامل سيطرتهم عليها. وبمضى الوقت استكملت محاكم التفتيش هيكلها الوظيفى، ورغم اندثار الوثائق التى تسجل نشاط محاكم التفتيش فى فرنسا فإن التاريخ يحتفظ لنا ببعض السجلات التى أصدرها المحقق «سيمون دڤال» فى عامى ١٢٧٧ و١٢٧٨.

دأب المحققون فى محاكم تفتيش فرنسا على الشكوى من النص القانونى الذى يعطى المجرمين والآثمين حق الاستمتاع بملاذ آمن فى الأماكن المقدسة. فالقانون يحظر القبض على أى شخص داخل الكنيسة أو الدير، كما أن القانون العام نص على فرض الحظر الكنسى على كل من تسول له نفسه انتهاك الملاذ الآمن وإنزال العقاب به؛ ولهذا كان من الطبيعى أن يلجأ بعض المهرطقين إلى أماكن العبادة كملاذات آمنة. وبسبب شكوى المحققين من استغلال الملاذ الآمن، أصدر البابا مارتن الرابع فى عام ١٢٨١ مرسومًا ينص على عدم السماح للمهرطقين باستغلال حق اللجوء إلى الأماكن المقدسة، وقد أشار هذا المرسوم الباباوى بوجه خاص إلى اليهود الذين اعتنقوا المسيحية ثم ارتدوا عنها، وقد تم حرق واستتابة الكثير من هؤلاء اليهود المرتدين فى الفترة من ١٣٠٧ حتى ١٣١٠.

وأيضًا أصبح الواجب يقتضى من محاكم التفتيش محاسبة الذين صدر ضدهم حظر كنسى لمدة عام دون حصولهم على غفران الكنيسة لخطاياهم؛ لأن مثل هؤلاء الناس مهرطقون فى نظر القانون. وقد رأينا البابا بونيفاس الثامن فى عام ١٢٩٧ يصدر تعليماته إلى محققى محاكم تفتيش كاركاسون لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد بعض أهالى مدينة بيزييه لهذا السبب. والجدير بالذكر أن مجلس ريمز أوصى بضرورة البدء فى اتخاذ الإجراءات ضد الذين فرض عليهم الحظر الكنسى لمدة عامين دون أن يحاولوا فى أثنائهما الحصول على مغفرة الكنيسة؛ حيث إن شبهة الهرطقة تحوم حولهم. وفى عام ١٣٠٣ عقد الأساقفة محكمة للنظر فى مثل هذه الحالات بمعزل عن المحققين الذين كانوا فى كثير من الأحيان على علاقة سيئة برجال الدين العاديين.

ونحن نسمع فى عام ١٣٠٨ عن شخص يدعى «أيتين دى ڤيربيرى سواسون»، اتهمته محاكم التفتيش بالتجديف على جسد المسيح، وعلل الرجل تجديفه بأنه كان مخمورًا، ومن ثم استخدمت محكمة التفتيش الرأفة معه، وبعد مضى وقت قصير صدر فى پاريس فى يوم ٣١ مايو ١٣١٠ أول عمل إيمانى (حكم بالإعدام) ضد امرأة مهرطقة تدعى «مرجريت دى هاينولت» بسبب انتمائها إلى طائفة مهرطقة تعرف باسم الروح الحرة (انظر كتاب «الهرطقة فى الغرب»). نادت هذه المرأة بأن الروح التى يغمرها الحب الإلهى لا تتدنس حتى إذا كانت غارقة لأذنيها فى الخطيئة، وعبرت هذه المرأة عن رأيها فى كتاب أدانه أسقف كامبراى قبل عام ١٣٠٥، وكان هذا الأسقف رحيمًا بها فاكتفى بحرق الكتاب وتحذيرها من تداوله؛ ولكنها لم تهتم، فقدمها فيليپ دى مارجينى محقق اللورين الذى خلف الأسقف إلى المحاكمة فيما بعد بتهمة الترويج لمذهبها بين البسطاء، ولكنها تمكنت من الهرب. وتجاسرت هذه المرأة فقدمت نسخة من كتابها إلى چون أسقف شالون وذاعت أفكارها المهرطقة حتى وصلت إلى پاريس، ولكن الأمر انتهى بوقوعها فى أيدى جويلم محقق محكمة تفتيش پاريس، فرفضت القسم أمامه فألقى بها فى السجن بعد فرض الحظر الكنسى عليها. وقام المحقق بكتابة بيان وتقديمه إلى فقهاء القانون فى الجامعة على غير ما جرت عليه العادة فى مثل هذه الأحوال، وقرر الفقهاء بإجماع الآراء أن المرأة مهرطقة وينبغى تسليمها إلى الذراع العلمانية لتنفيذ حكم الإعدام فيها؛ فتم إحراقها فى اليوم التالى أمام حشد من النظارة ذرفوا الدموع سخينة عليها بسبب وفائها النادر لمبادئها. وكان كاتب الأسقفية واحدًا من المعجبين بهذه المرأة، وسعى هذا المريد واسمه «جيون» إلى إقناع المحكمة بتبرئتها، فتم القبض عليه وحبسه. واقتدى التلميذ بمعلمته فرفض القسم قبل التحقيق معه، ويبدو أن عقله اختل فى فترة حبسه التى امتدت إلى ثمانية عشر شهرًا، فقد ادعى أنه مبعوث العناية الإلهية التى أرسلته لخلاص العالم، فلم يجد المحقق مفرًّا من إدانته وحكم عليه بالسجن المؤبد.

ظهر فى عام ١٣٢٨ فى پاريس مهرطق اسمه سبور دى بارتينياى، تدل قصته على مدى سلطة محاكم التفتيش فى فرنسا، فقد اتهم محقق فى محكمة تفتيش پاريس الراهب موريس واحدًا من نبلاء بواتو بالهرطقة، فأمر الملك بالزج به فى السجن ومصادرة جميع ضياعه وممتلكاته. وكان هذا المهرطق بارتينياى من أصحاب السطوة والنفوذ وله أصدقاء أقوياء من بينهم أسقف نوايو،

الذى عمل جاهدًا لتبرئته. ونظرًا لما تمتع به هذا المهرطق الثرى من نفوذ، أبلغ البابا أن السبب الحقيقى فى اتهامه بالهرطقة هو كراهية الراهب موريس له؛ فتم إرساله إلى أڤنيون، حيث نجح فى جعل البابا يوحنا الثانى والعشرين يشرك بعض الأساقفة مع المحقق موريس فى التحقيق معه، وأخيرًا استطاع هذا النبيل عن طريق ثروته العريضة أن يحصل على أمر بإطلاق سراحه.

وفى ١٦ يناير ١٣٢٩ أصدر هنرى دى شاماى عملًا إيمانيًّا فى باميه حكم فيه على سبعة متهمين بالهرطقة بالسجن مدى الحياة، وتقديم ستة من المهرطقين الأموات إلى المحاكمة. وفى ١٩ ديسمبر من العام نفسه عقد هنرى دى شاماى محاكمة للمهرطقين فى ناربون، ثم عقد محاكمة أخرى فى باميير يوم ٧ يناير ١٣٢٩، وأخرى فى العام نفسه يوم ١٩ مايو فى بيزييه وثالثة فى ٦ سبتمبر فى كاركاسون، حيث حكم على ستة مهرطقين بالحرق وواحد وعشرين بالسجن المؤبد. وبعد وقت قصير قام بحرق ثلاثة مهرطقين فى ألبى، إلى جانب محاكمات أخرى عقدها فى أماكن مختلفة، الأمر الذى يدل على أن هذا المحقق كان شعلة من الحيوية والنشاط. ويبدو أن بعض المصادمات نشبت بين المحققين وموظفى الملك؛ لأننا فى عام ١٣٣٤ نسمع عن شكوى المحققين إلى الملك فيليپ، الذى أمر موظفيه فى كل من نيميس وتولوز وكاركاسون بعدم تعطيل سير العمل فى محاكم التفتيش أو الاعتراض على امتيازاتها.

واستمر نشاط المحققين على أشده بعضًا من الوقت. ويخبرنا مسئول تولوز عام ١٣٣٧ أن المحقق «پيير برونى» بذل جهدًا ملموسًا فى محاكمة المهرطقين، فقد أمر بمصادرة ضياع ثلاثين مهرطقًا، كما أصدر عملًا إيمانيًّا يتضمن الحكم بالسجن على نحو اثنين وثمانين مهرطقًا. وصدرت أيضًا أعمال إيمانية مهمة أخرى فى الأعوام ١٣٤٦ و١٣٥٧ و١٣٨٣ فى كاركاسون إلى جانب الأعمال الإيمانية الصادرة فى تولوز عام ١٣٧٤. ثم أخذت قوة محاكم التفتيش تأفل وتضمحل فى الفترة من ١٣٥٠ حتى ١٣٦٣؛ حيث إننا لم نعد نسمع عن وجود محاكم تفتيش فى تلك الفترة فى الشمال. ولا شك أن الحروب التى اندلعت بين فرنسا وإنجلترا آنذاك عطلت سير محاكم تفتيش الشمال. وعلى أية حال تشير الدلائل إلى أن هذه المحاكم لم تكن خاملة، بل استمرت فى مباشرة عملها بشكل أو بآخر. ويتضح لنا هذا من شكوى المسئول الدينى فى پاريس إلى البابا كليمنت السادس عام ١٣٥١ من تقاعس هذه المحاكم فى أداء واجبها، الأمر الذى دفع البابا إلى توسيع سلطات المحقق الراهب جويلوم شيڤالييه وغيره من المحققين فى إقليمى تورين وماين.

وبانتهاء الحروب بين إنجلترا وفرنسا تعززت سلطة محاكم التفتيش. ورغم أن الطائفة المهرطقة المعروفة باسم «الروح الحرة» فقدت زعيمتها المهرطقة مرجريت لابوريت، فقد استمرت هذه الطائفة فى نشر هرطقتها فى الخفاء؛ مما أدى إلى انزعاج البابا إيربان الخامس الذى قام فى سبتمبر ١٣٦٥ بتبليغ جميع الكرادلة والمحققين بضرورة التصدى لهرطقة هذه الطائفة، كما أبلغ أسقف باريس ورجال الكنيسة والمحققين فى جميع أرجاء فرنسا بطبيعة هذا المذهب والأماكن التى يتفشى فيها، ونحن نعلم عن حماس محقق مدينة بوجريه الراهب ماك دى مور فى التصدى لهم عام ١٣٧٢ بغية اجتثاث جذورهم. وقد ذاعت الهرطقة البيجاردية على وجه الخصوص فى ألمانيا، ويسمى أتباع هذه الهرطقة باسم «صحبة الفقراء»، وكانوا فى ألمانيا يرتدون زيًّا خاصًّا بهم. وتشجيعًا لمحقق محكمة التفتيش فى بوجريه على أداء مهمته، أعطاه الملك شارل الخامس منحة قدرها خمسون فرنكًا، كما أن البابا جريجورى الحادى عشر شكره على حماسه وتفانيه. وتمثل نشاط هذا المحقق فى إحراق كتب المهرطقين وملابسهم فى سوق الخنازير، إلى جانب إحراقه شخصية بارزة فى هذه الطائفة المهرطقة هى چين دوبينيتون، أما شريكها فى الهرطقة فقد نجا من الموت حرقًا؛ حيث إنه توفى فى السجن، غير أن محكمة التفتيش احتفظت بجثته فى مادة حافظة حتى تتمكن من إحراقه مع شريكته. وكما ذكرنا كانت هذه الهرطقة البيجاردية أكثر رسوخًا فى ألمانيا منها فى فرنسا. وزاد من ذيوع هذا المذهب وانتشاره أنه يبرر الاستغراق فى شهوات الجسد ويضفى عليه سموًّا روحيًّا.

كما أنه ساعد على ذيوعه أن امرأة تدعى «مارى ڤالنسيانس» ألفت كتابًا شرحت فيه أركان هذا المذهب. وفى مايو ١٤٢١ تمت إدانة خمسة وعشرين من أتباع هذا المذهب فى مدينة دواى على يد أسقف أراس؛ فتراجع عنه عشرون متهمًا، وحكم عليهم بالتوبة عن طريق حمل الصليب والنفى والسجن، فى حين أصر الخمسة الآخرون على هرطقتهم ولم يبالوا بإلقائهم فى النار.

وفى عام ١٣٨١ وقع المهرطق «هوج أوبريوت» فى قبضة الراهب «چاك دى مور»، واستطاع هذا المهرطق بحيويته أن يكسب ثقة الملك شارل فأسند إليه مهمة دينية كبيرة فى باريس، وكذلك استطاع هذا المهرطق بتصرفاته أن يحظى باحترام الجميع. ولكنه أثار عداوة جامعة باريس بسخريته منها، ولكن الجامعة لم تستطع أن تنال منه فى حياة الملك شارل الخامس المؤيد له. غير أن الوضع تغير بعد وفاة هذا الملك. وفى ٢٥ نوفمبر ١٣٨٠ اندلعت أعمال شغب ضد اليهود، وسطا الدهماء على منازلهم وقاموا بتعميد أبنائهم قسرًا. ولكن أوبريوت أثار سخط الكنيسة الشديد عليه حين

أعاد الأطفال اليهود إلى ذويهم؛ ومن ثم قام الأسقف والمحقق باستدعائه للمثول أمامهما فى ٢١ يناير ١٣٨١، ولكنه رفض الامتثال لهذا الاستدعاء فطردته الكنيسة من حظيرتها، وأعلن هذا الطرد فى جميع كنائس باريس، واضطر هذا المنشق إلى المثول أمام المحقق فى ١٠ فبراير من العام آنف الذكر، وألقى به فى السجن لحين الانتهاء من محاكمته، حيث وجهت إليه مجموعة من التهم التافهة باستثناء تهمتين كانتا على درجة كبيرة من الخطورة، هما إعادة الأطفال اليهود الذين عمدوا بالقوة إلى ذويهم، إلى جانب إطلاق سراح مهرطق زج به المحقق فى السجن. وفى يوم ١٧ مايو من العام المشار إليه صدر عمل إيمانى بشأنه، وأقيمت سقالة أمام كاتدرائية نوتردام اعتلاها أوبريوت ليعترف بذنبه ويكفر عنه، فعدلت المحكمة الحكم بحرقه واكتفت بسجنه سجنًا مؤبدًا ومصادرة كل ثروته. وانتهز شانئوه فى جامعة باريس هذه الفرصة لقرض الأشعار والأهازيج المستهزئة به، وتم نقله إلى زنزانة تحت الأرض بقى فيها حتى عام ١٣٨٢. وبالنظر إلى شدة تعلق الشعب به فقد حطموا قضبان سجنه وأخرجوه وحملوه على أعناقهم واعتبروه زعيمهم، غير أنه انتهز حلول الليل وتسلل ليهرب إلى مسقط رأسه فى بورجندى، حيث توقف نشاطه وطواه النسيان.

أفول محاكم التفتيش!

ونحن نسمع بعد ذلك القليل عن محاكم التفتيش رغم وجودها، ففى عام ١٣٨٨ ظهر مهرطق وخطيب يدعى «توماس أپوليا» نادى بأن الحب جوهر المسيحية؛ فاجتذب إليه حشدًا غفيرًا من الناس. وقد أنكر هذا المهرطق أهمية القداديس والطقوس المسيحية وشفاعة القديسين. كما أنه ألف كتابًا هاجم فيه بشدة مفاسد الكرادلة والباباوات ورجال الكنيسة عمومًا، ورغم هذا الكفر الواضح فإن محاكم التفتيش لم تلعب دورًا فى إسكاته، بل إن الذى تدخل طالبًا منه الإقلاع عن هرطقته هو بروفست باريس المسئول الدينى فيها. وحتى عندما رفض هذا المهرطق الانصياع إلى البروفست، تولى الأسقف والجامعة محاكمته وأمرا بحرق كتابه، وكادا أن يحرقا هذا الكافر لولا شهادة الأطباء بجنونه فاكتفيا بحبسه حبسًا مؤبدًا. وإذا دلت هذه الحادثة على شىء فهى تدل على تهافت محاكم التفتيش فى فرنسا إيذانًا بانهيارها.

ويرجع انهيار محاكم التفتيش فى فرنسا إلى عدة أسباب، منها أن هذه المحاكم لم تعد تصب فى خزانة الملك فيضًا من المصادرات مثلما كانت تفعل فى الماضى، فضلًا عن أن النظام الملكى الذى أسهمت محاكم التفتيش الفرنسية فى ترسيخه اشتد ساعده فلم يعد بحاجة إليها. وتدل

حالة أبتيل دى لوتريه رئيس دير سيرين على أن سلطة ملك فرنسا فاقت بكثير سلطة المكتب المقدس، ففى عام ١٣٢٢ اتهمه المسئول الدينى فى تولوز لدى محاكم التفتيش بأنه يبشر بأن الروح فانية، وأن بركة الله هى التى تمنحها الخلود. وبعد أن فحصت محاكم التفتيش هذا الرأى قررت أنه لا يعتبر هرطقة؛ فأغضب ذلك مسئولًا فى القصر الملكى فاستأنف ضده لدى البرلمان وليس لدى البابا. وجاء حكم البرلمان مؤيدًا حكم محكمة التفتيش. وأزعج هنرى دى شاماى كثيرًا أن يرى الملك فيليب يفعل كل ما فى وسعه للحد من سلطة محاكم التفتيش، فلم يألُ شاماى جهدًا حتى استطاع فى نوفمبر ١٣٢٩ أن يحصل من الملك على قرار يتضمن تأكيدًا للمزايا الممنوحة لهذه المحاكم ووضع السلطة الزمنية من جديد رهن إشارتها، وإلغاء كل القرارات التى سبق أن أصدرتها المحاكم الملكية والمعوقة لعمل المحققين وأدائهم لمهام وظيفتهم طبقًا للتعليمات الباباوية بهذا الشأن.

وفى عام ١٣٢٨ قام الملك وليس البابا بتعيين هنرى شاماى محققًا فى محاكم التفتيش، ولا غرو فقد اتبع الملك فيليب سياسة توسيع سلطانه الملكى. ومن هذا المنطلق أرسل الملك مبعوثه «جويلوم دى ڤيلار» إلى منطقة تولوز لإصلاح تجاوزات محاكم التفتيش وافتئاتها على سلطة المحاكم الملكية. وفى عام ١٣٣٠ طلب دى ڤيلار عرض سجلات المحاكم الكنسية عليه، كما فعل الشىء نفسه فى العام ذاته بالنسبة لسجلات محاكم التفتيش. ونحن نشعر أكثر فأكثر بغرابة هذا الطلب عندما نتذكر أن المحقق نيكولاس ديبفيل رفض بكل كبرياء وشمم إطلاع الأساقفة الذين أرسلهم الملك فيليب على هذه الوثائق والمستندات، وإذا تذكرنا تردد چين دى پيكوينى فى التدخل فى شئون جيوفرا دابليس. وتدل هذه التغيرات الجذرية التى طرأت على العلاقة بين الكنيسة والدولة على مدى ما اعترى السلطة الكنسية من ضعف أمام السلطة الزمنية، فعندما رفضت محاكم التفتيش الاستجابة لطلب ڤيلار بعرض وثائقها عليه، اقتحم حجرة السجلات عنوة واقتدارًا واستولى على ما فيها من أوراق. وحين أراد المحقق الاحتجاج على هذا التدخل لم يلجأ إلى الكرسى الباباوى كما هو مفروض، بل لجأ إلى البرلمان الذى أدان ڤيلار لاستخدامه العنف، وحكم عليه بدفع تعويض لمحاكم التفتيش ليس باعتبارها محاكم كنسية، بل باعتبارها محاكم تابعة للملك. ومعنى هذا أن محاكم التفتيش أصبحت جزءًا من كيان الدولة. وهذا نفسه ما حدث فى عام ١٣٣٤ عندما استمع الملك فيليب إلى شكاوى المحققين من أن ممثليه يتدخلون دومًا فى شئونهم ويسلبونهم سلطتهم؛ وبناء عليه أمر الملك باستمرار المحققين فى الاحتفاظ بمزاياهم القديمة.

ونسوق الحادثتين التاليتين للتدليل على مدى تحول محاكم التفتيش إلى أداة خاضعة فى يد الدولة أو السلطة الزمنية فى فرنسا، ففى عام ١٣٤٠ حضر ضابط القصر الملكى لويس بواتو إلى منطقة لانجودوك لدخول مدينة تولوز فوجد أبوابها موصدة؛ فترجل عن جواده وجثا بركبتيه على مسند ليقسم على قسمين متعارضين، أحدهما عدم المساس بمزايا المحققين فى محاكم التفتيش، والثانى الحفاظ على الحريات المدنية. ويدل هذا القسم المزدوج على أن السلطة الزمنية فى نظره على قدم المساواة بمحاكم التفتيش، وهو الأمر الذى كانت الكنيسة ترفضه رفضًا باتًّا فيما مضى؛ لأن بابا روما وضع محاكم التفتيش فوق الجميع.

أما الحادثة الثانية فيرجع تاريخها إلى عام ١٣٦٨ عندما نضبت خزائن ملك فرنسا بسبب نفقات حربه الباهظة مع الإنجليز، فقد عجزت هذه الخزانة عن دفع راتب محقق محكمة تفتيش كاركاسون، وأمر الملك أن يتولى قناصلة كاركاسون (نيابة عن الدولة) دفع هذا الراتب نظرًا لأن محاكم التفتيش لم تعد تملأ خزانة الملك بالأموال المصادرة، وكذلك باعتبار المحققين رجال دولة وليس رجال دين.

وحتى عندما كان لطائفة الرهبان الدومنيكان اليد الطولى فى مدينة كاركاسون، تجرأ عليها حداد يدعى هيج، وفتح فى عام ١٣٥٤ دكانًا على مقربة من كنيسة هؤلاء الرهبان، حيث مارس عمله المزعج لدرجة منعت الرهبان من إقامة صلواتهم والتوفر على الدراسة. وعبثًا حاول هؤلاء الرهبان تهديده، فلم يجدوا أمامهم مفرًّا من الشكوى ليس إلى الأسقف أو المحقق كما كان مفترضًا، بل إلى الملك نفسه الذى أمر بإغلاق محل الحدادة.

وفى نهاية القرن الرابع عشر وقعت فى مدينة دايمز حادثة تدل على مدى انهيار نظام محاكم التفتيش فى جميع أنحاء فرنسا، ،وحلول سلطة المحاكم الملكية التابعة للبرلمان الفرنسى محلها، ففى عام ١٣٨٣ نشب نزاع بين قضاة هذه المدينة ورئيس أساقفتها حول من له سلطة محاسبة المجدفين والمهرطقين وتوقيع العقاب عليهم. وفى البداية حسم هذا الأمر لصالح رئيس الأساقفة، غير أن هذا النزاع ما لبث أن نشب من جديد بعد انقضاء عشرين عامًا حول قضية رجل يدعى درويت لارجيل، وجهت إليه تهمة الهرطقة والتجديف حول صلب المسيح وعذرية مريم العذراء، وعند رفع الأمر إلى البرلمان أيد رأى رئيس الأساقفة وتجاهل تمامًا سلطة محاكم التفتيش.

وفى فرنسا تجلت سلطة البرلمان وتفوقها على سلطة محاكم التفتيش فى حالة المهرطقة «مارى دى كانيش كامبراى» التى قدمها أسقف كامبراى والراهب نيكولاس بيرونى للمحاكمة بتهمة الهرطقة، واستأنفت هذه المرأة ضد الحكم لدى رئيس أساقفة مدينة دايمز، غير أن أسقف دايمز ومحقق التفتيش فيها ذهبا إلى البرلمان. ونشبت ملاحاة شديدة بين مؤيدى رئيس الأساقفة وأنصار البرلمان، وزعم رئيس الأساقفة خلو فرنسا آنذاك من المحققين، ولكن البرلمان تدخل لفض النزاع بين رئيس الأساقفة والمحقق، وجاء حكمه لصالح رئيس الأساقفة، ولكنه فى الوقت نفسه وقع غرامة على الطرفين المتنازعين. وتدل هذه الحادثة على عودة السلطة الدينية المتمثلة فى رئيس الأساقفة إلى بسط نفوذها على محاكم التفتيش التى استمدت نفوذها وصلاحيتها أصلًا من الكرسى الباباوى. وأدى الانشقاق العظيم الذى شطر العالم المسيحى إلى شطرين، والذى تمخض عن مجمعى كونستانس وباسل إلى إضعاف سلطة بابا روما ضعفًا ملحوظًا؛ ومن ثم إلى ضعف محاكم التفتيش التى كانت تستمد سلطتها منه. والجدير بالذكر أن موقف ملك فرنسا شارل السابع من الكرسى الباباوى اتسم بالتحدى على طول الخط، كما أن الأمر الملكى الذى أصدره عام ١٤٣٨ أفضى إلى استقلال الكنيسة الجاليكانية عن الكرسى الباباوى، فضلًا عن تعزيز السلطة الزمنية المتمثلة فى سلطة البرلمان. وعندما اعتلى ملك فرنسا لويس الحادى عشر عام ١٤٦١ ألغى هذا الأمر، وعندما أنحى عليه البرلمان باللائمة أبرز الملك شرور الكرسى الباباوى وأعلنها على رءوس الأشهاد. غير أن البرلمان استمر فى اعتبار هذا الإلغاء كأن لم يكن؛ مما اضطر الملك لويس الحادى عشر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتتالية فى الأعوام ١٤٦٣ و١٤٧٠ و١٤٧٢ و١٤٧٤ و١٤٧٥ و١٤٧٩؛ لترسيخ قراره بالإلغاء بصورة تدريجية. وكان هذا قمينًا بتوفير استقلال فرنسا العام عن الكنيسة الرومانية، لولا المؤمرات التى حاكها البابا ليو العاشر فى عام ١٥١٦ بالتواطؤ مع الملك فرنسيس الأول للحيلولة دون تحقيق فرنسا لهذا الاستقلال مقابل تقاسم أسلاب الكنيسة وغنائمها. وتجاسرت جامعة باريس فاعترضت على هذه السياسة التآمرية التى اتبعها البابا ليو العاشر والملك فرنسيس الأول، واعترض عليها البرلمان أيضًا.

بروز جامعة **باريس**

وفى تلك الفترة التى تصاعدت فيها عداوة فرنسا ضد الكرسى الباباوى فى روما، سعت

جامعة باريس ما وسعها السعى إلى الحط من شأن محاكم التفتيش وفضح مثالبها. وتولت هذه الجامعة بنفسها مهمة دحض الهرطقات، وزاد من هيمنتها فى الأمور الروحية امتلاؤها بعدد كبير من فقهاء اللاهوت، ونما سلطان جامعة باريس التى حظيت باحترام العلمانيين ورجال الدين على حد سواء حتى صارت مؤسسة قومية تزاحم البرلمان فى سلطته. وبعد أن أصاب الجنون ملك فرنسا شارل السابع أعلنت هذه الجامعة بكل جرأة وجسارة أنها أصبحت المرجع فى شتى الشئون العامة، ولم يمانع المواطنون الفرنسيون من اعتبارها المحك فى شئون الدين والدنيا. وفى عام ١٤١١ لجأ ملك فرنسا إلى جامعة باريس كى تفرض الحظر على مناوئيه ففعلت ما أراد، وفى العام التالى (١٤١٢) قامت الجامعة بتوبيخ الملك فى موضوع الفوضى المالية التى عمت البلاد وطالبته بالإصلاح. وبمؤازرة أهل باريس تولت هذه الجامعة عام ١٤١٣ أمر تطهير الحكومة من الفاسدين والناهبين؛ وبطبيعة الحال أسخط هذا البلاط الملكى فعمل على السخرية من أساتذة الجامعة والاستهزاء بهم. وفى الوقت نفسه تعاونت جامعة باريس تعاونًا وثيقًا مع البرلمان لتهدئة خواطر الشعب الغاضب، ومن جانبه اعتبر ولى العهد دوق «جيين» جامعة باريس جزءًا لا يتجزأ من الدولة. ولكنه ما لبث أن غضب منها وقلب لها ظهر المجن عام ١٤١٥ عندما تجرأت وأرسلت إليه وفدًا يشكو من سياسته الضريبية الجائرة وتذمر الناس منها، فقد ألمح هذا الوفد بجفاء وغلظة إلى أخطائه؛ مما جعله يتهم الجامعة بالتدخل فى أمور لا تعنيها، وعندما حاول عضو فى الوفد الدفاع عن الجامعة أمر الدوق بالقبض عليه على الفور وحبسه عدة أيام.

ورغم أن الجامعة لم تكن بيدها سائر المقاليد اللازمة لتوجيه شئون الدولة فإن نجاحها فى مجال اللاهوت كان عظيمًا، فقد أصبح الأساقفة والمحققون يسترشدون برأى أساتذتها فى كل ما يعرض لهم من قضايا ومشاكل روحية. وحيث إن أشكال الهرطقة كانت تتغير باستمرار فإنه لم يكن هناك محيص من استفتائها فى أمور العقيدة، ولا غرو فقد كان لها القول الفصل.

وفى عام ١٤٣٢ تجرأ شخص على الراهب «پيير دى فوا» نائب محقق محكمة التفتيش أيفرو، وعاب عليه أحكامه متهمًا إياها بمخالفة صحيح الدين، فاشتكى الرجل إلى الجامعة التى توفرت على دراسة الشكوى، وقررت بعدها أن الرجل وقح وأنه يميل إلى التمرد ويجنح إلى المروق، ومن ثم يستحق العقاب رغم عدم هرطقته. وهكذا شاهدت فرنسا تغيرًا هائلًا فى

وضع المحققين فى محاكم التفتيش، فبعد أن كانوا الحكام بأمر الله أصبحوا يلتمسون المشورة والإرشاد على أيدى فقهاء اللاهوت فى جامعة باريس.

وحتى ندرك مدى تدخل جامعة باريس فى الشئون الروحية وحلولها محل محاكم التفتيش المضمحلة، نذكر حالة راهب فرنسيسكانى يدعى «چين ڤيترييه» بَشَّر فى مدينة تورناى ببزوغ عصر الإصلاح الدينى فى عام ١٤٩٨، كما اعتبر هذا الإصلاح تمهيدًا لقدوم المذهب البروتستانتى الذى استحدثه مارتن لوثر، وهاجم هذا الراهب القساوسة الذين يحتفظون بجوارٍ ومحظيات، ويشترون ويبيعون صكوك الغفران إلى غير ذلك من مباذل، حتى شفاعة القديسين كانت موضع شكه. لقد كانت مثل هذه الهرطقات فى الماضى كفيلة بإحراق محاكم التفتيش لقائلها دون أدنى تردد، ولكن مدينة تورناى أحالت موضوع هرطقة الراهب المذكور إلى الجامعة التى أدانت ما لا يقل عن ست عشرة فكرة من أفكاره. وأيضًا ليس أدل على تزايد سلطة جامعة باريس وتقلص سلطة البابا من القرار التالى الذى اتخذته الجامعة عام ١٥٠٢، فقد قام البابا ألكسندر السادس (١٤٩٢ ـ ١٥٠٣) بفرض ضريبة العشور على رجال الإكليروس فى فرنسا حتى يتمكن من محاربة الأتراك، ولكنهم رفضوا دفع العشور فأمر البابا بفرض الحظر الكنسى عليهم. وتقدموا بطلب إلى جامعة باريس لإفادتهم عن مدى شرعية هذا الحظر الكنسى، فردت على الشاكين بأنه لا يحق للبابا فرض مثل هذا العقاب على رجال الكنيسة.

ومع ذلك فمن الخطأ أن نعتقد أن محاكم التفتيش انتهت أو ألغيت أو توقفت عن العمل تمامًا، فقد كان من مصلحة الباباوات أو المحققين استمرارها رغم ما اعتراها من ضعف. فنحن فى عام ١٤١٤ نسمع عن رجلين يتنافسان على وظيفة محقق تولوز، كما أن مشاجرة غير لائقة نشبت بين هذين المتنافسين عام ١٤٢٤ فى مدينة كاركاسون. وأيضًا حدثت مشاحنات مماثلة سببها التنافس على هذه الوظيفة فى مدينة جنيف التابعة آنذاك إلى محاكم التفتيش الفرنسيسكانية. ودب شجار بين طائفتى الدومنيكان والفرنسيسكان حول أحقيتهما فى شغل هذه الوظيفة، وهكذا تأرجحت تبعية محكمة تفتيش جنيف بين الدومنيكان والفرنسيسكان. وباضمحلال نفوذ محاكم التفتيش لم يعد لشاغلها دخل ذو راتب ثابت؛ ولهذا السبب أصدر البابا ألكسندر الخامس فى عام ١٤٠٩ أمرًا إلى مفوضه الكاردينال سوزانا بالعثور على طريقة ما لدفع رواتب المحقق ومعاونه وكاتبه، واقترح فرض ضريبة مقدارها ثلاثمائة فلورينة على اليهود الذين يعيشون فى أڤينيون، أو أن يتكاتف الأساقفة فيدفع كل منهم من دخله الخاص

عشر فلورينات سنويًّا. ولكن يبدو أن هذه المقترحات لم توضع موضع التنفيذ، بدليل أن مارتن الخامس بابا روما كتب عام ١٤١٨ إلى رئيس أساقفة ناربون يطلب منه إيجاد وسيلة لدفع النفقات الضرورية لمحاكم التفتيش. وكانت أڤينيون موضعًا لليهود الذين تمتعوا بالحماية نظير دفع رواتب المحققين فى هذه المدينة، ومن الواضح أن اعتماد محاكم التفتيش فى فرنسا على التمويل اليهودى ساعد اليهود على اكتساب بعض النفوذ داخل هذه المحاكم، حيث أصبح من حقهم تعيين المعاون الذى يعين المحقق على أداء عمله.

وتدل الدلائل على أن محاكم التفتيش رغم ما اعتراها من ضعف ظلت تمارس عملها، فنحن نشاهد فى عام ١٤١١ پيير دايل أسقف كامبراى يستدعى محقق هذه المقاطعة الدومنيكانى ليشترك معه فى إصدار الأحكام. وأيضًا نسمع فى عام ١٤٣٠ عن قيام نائب المحقق وأسقف تورناى بحرق عدد من المهرطقين فى مدينة ليل. كما نرى فى عام ١٤٣١ الملك فيليپ يأمر موظفيه بتنفيذ الأحكام التى أصدرها الراهب هنريتش كاليسر الذى عينه المسئول الدينى الدومنيكانى محققًا فى كامبراى، وليل. ولكن تجدر الإشارة إلى أن عمل المحقق كان يتم تحت إشراف البرلمان، فهو لا يلقى القبض على أى شخص إلا طبقًا للقانون، وبناء على تحقيقات مبدئية يجريها البرلمان. وحتى ندرك أن محاكم التفتيش لم تختفِ يتعين علينا أن نتذكر أنها لعبت دورًا فى مأساة چان دارك (١٤١٢ ـ ١٤٣١). وليس أدل على ضعف النفوذ الباباوى ونفوذ محاكم التفتيش بوجه عام من أن الناس فى فرنسا آنذاك كثيرًا ما كانوا لا يكترثون بالحظر الكنسى المفروض عليهم. ولهذا نرى البابا أجينيوس الرابع فى عام ١٤٣٥ يأمر محقق كاركاسون بمعاقبة كل الذين لم ينفذوا الحظر الكنسى عليهم لفترات طويلة.

وحين تمكن الفرنسيون من طرد القوات الإنجليزية التى احتلت بلادهم، رأى البابا نيكولاس الخامس (١٤٤٧ ـ ١٤٥٥) أن الوقت قد حان لإنشاء محاكم التفتيش على أسس أقوى وأرسخ مما كانت عليه، فأصدر مرسومًا فى أغسطس ١٤٥١ وجهه إلى محقق فرنسا «هيج لونوار» يحدد له اختصاصاته التى شملت مملكة فرنسا ودوقية أكويتين وكل أراضى جاسكونيا ولانجويدوك. ومعنى ذلك أن كافة الأراضى الفرنسية باستثناء المقاطعات الشرقية انضمت فى كيان موحد. وبحكم هذا المرسوم الباباوى اتسع نطاق اختصاصات المحقق، بحيث تشمل التجديف والزراية بالمقدسات والتنجيم والهرطقة والجرائم غير التقليدية. وأيضًا منح المرسوم المحقق حق إصدار القرارات والأحكام بدون التشاور مع الأساقفة. ورغم اتساع هذه

الاختصاصات فإن الوهن الواضح اعترى نظام محاكم التفتيش بحيث لم يعد بإمكانها استعادة سابق قوتها.

وفى عام ١٤٥٨ رسم كاهن بورجندى الفرنسيسكانى للبابا بيوس الثانى صورة للحالة المزرية التى آلت إليها محاكم التفتيش فى كل من ليون، وفيين، وأرلس وأكس، وأمبرون، وتارنتيز وضفتى نهر الرون وجانب كبير من منطقة ساڤوى. وانهار النظام الذى تقوم عليه محاكم التفتيش، لدرجة أن البعض كان يعين نفسه محققًا فى هذه المحاكم، الأمر الذى اضطر البابا إلى التدخل لوضع حد لهذه المهازل بأن حاول أن يعيد للقساوسة المحليين سلطتهم القديمة. وفى ظل هذه الظروف فقدت محاكم التفتيش هيبتها. ففى عام ١٤٥٨ عاث «برارد تريمو» محقق تفتيش ليون فى الأرض فسادًا لدرجة أن الأهالى تمردوا عليه وزجوا به فى السجن، ولولا تدخل البابا پيوس الثانى ومفوضه الكاردينال آلانو لظل حبيسًا فى سجنه ولما أطلق سراحه. وساعد على فقدان محاكم التفتيش لهيبتها كثرة المباذل التى اقترفتها، حتى المحققون كانوا يعينون عن طريق المحسوبية والرشوة.

وفى عام ١٤٥٩ تم إحراق راهب ورع وزاهد اسمه ألفونس البرتغالى، كان قد أثار غضب البابا عليه بقوله إن روما لم تعرف بابا طاهر الذيل منذ البابا جريجورى، وإن الباباوات الذين جاءوا من بعده لم يعودوا صالحين لإقامة الصلوات والشعائر الدينية. ونحن نطالع فى عام ١٤٨٤ أن كاهن پاريس «چين لاياييه» الذى كان مسجلًا لدرجة الدكتوراه فى اللاهوت من جامعة پاريس اعتاد فى مواعظه المطالبة بإلغاء شرط العزوبية فى الكهنوت الكاثوليكى، كما شن هجومًا قاسيًا على البابا يوحنا الثانى والعشرين الذى وصفه بخليفة إبليس، كما هاجم جشعه للمال وقبوله الرشاوى مقابل الاعتراف بقدسية بعض رجال الكنيسة. وبالنظر إلى الضعف الذى اعترى السلطة الكنسية لم يجد هذا الهجوم عليها من يتصدى له، حتى محاكم التفتيش نفسها وقفت مكتوفة الأيدى أمامه. والأدهى أن هذا الرجل المارق على الكنيسة تقدم إلى جامعة پاريس للحصول على درجة الدكتوراه والتى رفضت منحه هذه الدرجة إلا إذا تاب إلى الله وطهر نفسه من كل رجس ودنس وحصل على موافقة الكرسى الباباوى. وإمعانًا فى تحدى السلطات الدينية، تقدم الكاهن بطلب إلى البرلمان ـ الذى أصبحت له اليد الطولى فى شئون الدين والدنيا ـ للتدخل لدى الجامعة لقبوله دارسًا فيها، ولم يراود البرلمان أى شك فى أن له حق التدخل فى الشئون الروحية التى تقررها الجامعة. ولكن قرار البرلمان جاء لغير صالح

لايلييه، فقد أمر البرلمان أسقف باريس بالاشتراك مع المحقق وأربعة دكاترة تختارهم الجامعة لاتخاذ الإجراءات القضائية ضده وإنزال العقاب به. واتفق الأسقف والمحقق على أن يقرر كل منهما إجراءاته بمعزل عن الآخر ثم التداول فيما بينهما، ولكن كان من الواضح أن هذا الكاهن المارق يستند إلى أصدقاء أقوياء؛ لأن أسقف باريس سمح له بالتراجع الجزئى عن أفكاره ونبذه العلنى لمعتقداته؛ مما مكنه من الحصول فى ٢٣ يونيه ١٤٨٦ على الغفران الكنسى وتبرئته من تهمة الهرطقة وإرجاعه إلى وظيفته المعزول منها، بحيث يصبح مؤهلًا للترقية إلى مناصب أعلى. ومن ناحيته قام المحقق الراهب چين كوسارت ببذل جهد جهيد فى جمع الأدلة التى تدفع وتدين أفكار لايلييه الفاضحة وإبلاغ زميله الأسقف بما تجمع لديه من معلومات، ولكنه وجد نفسه مضطرًا إلى التراجع والتزام الصمت أمام تسامح زميله مع المتهم. غير أن الجامعة عزت عليها كرامتها فتقدمت فى ٦ نوفمبر ١٤٨٦ باحتجاج ضد الأسقف المتساهل، وطالبت البابا بالتدخل، وبالفعل سارع البابا إينوسنت الثامن (١٤٨٤ ـ ١٤٩٢) بالتدخل على الفور، فأمر المحقق بالاشتراك مع رئيس أساقفة سنس وأسقف مو بإلقاء المهرطق لايلييه فى السجن، وإرسال أوراق التحقيق معه إلى الكرسى الباباوى فى روما لاتخاذ القرار. وكان أخشى ما يخشاه البابا هو الخوف من أن تخضع الجامعة للضغوط التى تمارس عليها فتقبل التحاق المتهم بقسم الدكتوراه. والجدير بالذكر أن أسقف مو الذيف تم اختياره لمحاكمة لايلييه كان موضع ملامة الجامعة بسبب سعيه إلى إحياء الهرطقة الدوناتية التى تعتبر الطقوس الدينية ـ التى يقيمها كاهن زانٍ أو فاسد ـ لاغية وعديمة الجدوى (انظر كتاب «الهرطقة فى الغرب»). ورغم مروقه الدينى الواضح، فإن المحقق لم يجرؤ على مساءلته، ويبدو أيضًا أن هذا الأسقف امتنع عن التدخل فى حالة قسيس مهرطق آخر فى سانت كريسبين يدعى چين لانجلو، الذى روع رعيته عندما ألغى الخمر والقربان المقدس وداسهما بقدمه. وحاول هذا الرجل المهرطق تبرير فعلته الشنعاء، ولكنه رفض فى عناد التراجع عن هرطقته فتم إحراقه، كما تم إحراق المهرطق «أيمون پيكارد»، الذى انتزع يوم ٢٥ أغسطس ١٥٠٣ المناولة من يد أحد المتناولين وقذف بها على الأرض. والجدير بالذكر أن مثل هذه الهرطقات الفظيعة حدثت فى وقت كانت الحاجة فيه شديدة إلى محاكم تفتيش قوية وقادرة على الردع، وليست تلك المحاكم الضعيفة المتخاذلة التى يديرها القسس والأساقفة.

قلنا إن الدولة فى فرنسا استطاعت فرض سيطرتها على الكنيسة ومحاكم التفتيش. ويتضح

لنا هذا من القرار الذى اتخذه الراهب «دى كليد» عام ١٤٨٥ بتعيين مجرد راعى كنيسة بسيط كى ينوب عنه فى كل من روديز وفابر، وبسبب التسيب العظيم الذى ألم بالكنيسة آنذاك، لقب هذا الرجل نفسه فى الأوراق الرسمية بمحقق فرنسا وأكويتين وجاسكونيا ولانجويدوك بتكليف من البابا والبرلمان. ولا تدل هذه الحادثة على مدى التهرؤ والتسيب الذى اعترى الكنيسة فحسب، بل تدل أيضًا على أن البرلمان أصبح فى قوته فى شئون الدين على قدم المساواة مع الكرسى الباباوى، فهو يتولى تعيين المحققين. ولم يكن بمقدور البابا تعيين محقق إلا بعد موافقة البرلمان على هذا التعيين، والأدهى من هذا أن محاكم التفتيش هانت فى نظر رجال الإكليروس أنفسهم. فقد نشبت مشادة لسبب تافه بين المحقق رايموند جوزين وزملائه الرهبان الدومنيكان عام ١٥١٦ حول أثاث منزل هذا المحقق وما يحتويه من أدوات مطبخ، حيث إن زملاءه أرادوا استخدامها فى دير الدومنيكان. وطلب المحقق من الرهبان إعادة ما أخذوه من منزله إليه فأعادوا إليه جزءًا منها ورفضوا إعادة الباقى، بل إنهم طالبوه بأن يعيد إليهم ما سبق أن أرجعوه، فرفض المحقق الاستجابة إلى طلبهم، فالتجأ الرهبان الدومنيكان إلى رئيسهم الذى أصدر أوامره إلى المحقق بالامتثال غير عابئ بالالتماس الذى قدمه إلى البابا. وبعد لأى نجح المحقق فى عام ١٥٢٠ فى الحصول على موافقة البابا على التدخل لحسم هذا النزاع الناشب حول أدوات المطبخ التى اغتصبها الرهبان الدومنيكان من منزل المحقق. ومع اضمحلال محاكم التفتيش لم تعد بحاجة إلى امتلاك القصور الفخمة والقلاع الحصينة فى عقد محاكماتها وإصدار أعمالها الإيمانية (أى أحكامها بالإعدام). صحيح أن محاكم التفتيش كادت أن تحتضر، ولكنها لم تلفظ أنفاسها الأخيرة بدليل أن «چوهان بوم» محقق محكمة تفتيش بيسانكون أرسل عام ١٥٢١ اثنين من المارقين إلى حتفهم.

الهرطقة الوالديسيانية

وبعد اندثار الهرطقة الكاثارية، ونجاح محاكم تفتيش فرنسا فى اجتثاثها، حلت محلها هرطقة أخرى هى الهرطقة الوالديسيانية (انظر كتاب «الهرطقة فى الغرب»). ورغم أن الهرطقة الوالديسيانية لم تكن بمثل صورة الهرطقة الكاثارية المتفشية فى لانجويدوك، فإنها انطوت على قدر كبير من الخطر على المذهب الكاثوليكى. وعلى عكس الهرطقة الكاثارية التى آمن بها النبلاء والفقراء على حد سواء، انتشرت الهرطقة الوالديسيانية بين الطبقات الدنيا.

ولعل من المفيد أن نذكر أن الهرطقة الوالديسيانية انتشرت فى العقود الثلاثة الأولى من القرن الرابع عشر، وأن المحقق برنارد جوى كان من أبرز الذين سعوا إلى اجتثاثها. والمهرطقون الوالديسيانيون يعتبرون الكرسى الباباوى بيت دعارة، ومن ثم ينبغى تجاهل أحكامه ومراسيمه. وكان للمهرطقين الوالديسيانيين تنظيم كنسى متكامل وقائم بذاته؛ فلهم أساقفتهم وقسسهم وشمامستهم، بل وكنائسهم التى يقيمون فيها شعائرهم بمنأى عن العيون المتلصصة. غير أنهم كانوا يصلون فى دور العبادة العادية من باب التمويه والتقية. ورغم إيمانهم بالأيوخارست، أى تحويل القربان والخمر إلى جسد المسيح ودمه، فإنهم يرون أن الأيوخارست عديم الجدوى والفاعلية إذا قام به كاهن فاسد أو دنس. وأيضًا يرون أن المرأة والرجل العاديين الطاهرين بمقدورهما إقامة الأيوخارست بدلًا من الكاهن. كما يمكنهما الاستماع إلى اعترافات الخاطئين والحكم عليهم بالتوبة بدلًا من كاهن الاعتراف، وكذلك أنكر الوالديسيانيون المطهر وإقامة القداديس على أرواح الموتى والابتهال للقديسين وطلب شفاعتهم. وبطبيعة الحال هاجم الوالديسيانيون صكوك الغفران، فضلًا عن إيثارهم حياة الزهد والتقشف والتخلى عن متاع الدنيا طلبًا للطهر والنقاء. ولكن المحقق برنارد جوى يحدثنا عن خلاعتهم وانحلالهم الجنسى فى اجتماعاتهم الليلية، وبوجه عام كانت الطائفة الوالديسيانية تجنح إلى السلم، ولكن الاضطهاد أحيانًا حفزها إلى استخدام العنف وإراقة الدماء دفاعًا عن النفس، وبسبب بساطة هذه الهرطقة واستساغة البسطاء لها انتشرت بين الطبقات الفقيرة خلافًا للهرطقة البيجاردية (أو أتباع الروح الحر ـ Free Spirit) الصوفية التى راقت للبعض دون الآخر.

وقد عجزت محاكم التفتيش ـ بعد أن أصابها الوهن ـ عن التصدى لهذه الهرطقة، الأمر الذى أجبر البابا بنديكت الثانى عشر فى عام ١٣٣٥ إلى أن يطلب من همبرت الثانى المساعدة على سحقها. وفى الفترة من عام ١٣٣٦ إلى ١٣٤٦ شنت حملات للقضاء عليها، فتاب من المهرطقين من تاب وأُحرق منهم من أحرق وصودرت ممتلكاتهم، ونبشت قبورهم لإخراج عظام الموتى. ورغم أن السلطتين العلمانية والدينية فى إمبرون تضافرتا للتصدى لهؤلاء المهرطقين، فإن نجاح هذه الحملات عليهم كان محدودًا. وفى لانجودوك قام «چين دومولين» محقق تولوز فى عام ١٣٤٤ بشن هجوم عات على الوالديسيانيين ولكنه نجح فقط فى تشتيتهم فى مناطق متفرقة مثل برن وفوا وأراجون، فاضطر البابا كليمنت السادس مرة أخرى لأن يستنجد بولى العهد همبرت للمرة الثانية، فقام بالقبض فى إمبرون على اثنى عشر مهرطقًا والديسيانيًّا وحرقهم فى

الميدان المواجه لمبنى الكاتدرائية. وعندما اعتلى دوفينيه عرش فرنسا لم يبخل بمساعدة الكنيسة للقضاء على هذه الهرطقة.

وفى عام ١٣٥١ أصدرت السلطات فى بريكانوى الأمر إلى قواتها العسكرية لمساندة المحقق فى حربه على الهرطقة الوالديسيانية. ولكن هذه ا لحملات العسكرية باءت بالفشل. وفى العام التالى استنجد البابا كليمنت السادس بشارل عاهل فرنسا ولويس جوانا حاكم ناپولى لتقديم العون إلى الراهب پيتر ديمونت محقق مقاطعة پروڤنس، وتذكر السجلات أن حصيلة تضافر هذه الجهود هو نجاح ديمونت المحقق فى عام ١٣٥٣ فى استتابة سبعة مهرطقين والوالديسيانيين فى حين أصاب رئيس أساقفة إمبرون «چويلوم دى بورديس» فى الفترة من ١٣٥٢ إلى ١٣٦٣ نجاحًا أكبر فى ملاحقتهم وتعقبهم. وكان نجاحه راجعًا إلى اتباع سياسة السماحة والرحمة؛ مما مكنه من إعادة عدد كبير من المهرطقين الوالديسيانيين إلى حظيرة المذهب الكاثوليكى. وبعد موته تغيرت سياسة خلفه البابا إيربان الخامس الذى حرص وأنصاره على اتباع الأساليب العنيفة فى محاربة الهرطقة. وأغارت حملات عسكرية مسلحة على معاقل الوالديسيانيين فى الجبال واستطاعت دحر عدد كبير من المهرطقين. وكالعادة تم إحراق المهرطقين المتشبثين بهرطقتهم، وتراجع عن هرطقتهم الراغبون فى البقاء على قيد الحياة. ورغم فاقة هؤلاء المهرطقين فقد انتزعت منهم محاكم التفتيش القليل الذى يملكونه، فعلى سبيل المثال صادرت محكمة التفتيش البقرة الوحيدة التى يملكها مهرطق وبقرتين أخريين وبعض الملابس التى يملكها مهرطق آخر، ووجدت محاكم التفتيش فى حوزة مهرطق ثالث فلورينتين فاستولت عليهما رغم تفاهة هذا المبلغ، وكذلك صادرت هذه المحاكم كرمة تملكها مهرطقة بعد حرقها.

ورغم كل هذه الجهود المضنية عجزت السلطات المدنية ومحاكم التفتيش عن استئصال الهرطقة الوالديسيانية. وعندما اعتلى البابا جريجورى الحادى عشر أريكة الباباوية عام ١٣٧٠ لفت نظره التفكك الشديد الذى أصاب الكنيسة فى أقاليم پروڤنس ودوفينيه ولونيز، التى امتلأت بحشود المهرطقين الوالديسيانيين، وأن بعض النبلاء بدءوا يعتنقون هذه الهرطقة. وقفت الكنيسة عاجزة أمام هذا الطوفان الكاسح؛ فأخذ البابا جريجورى الحادى عشر يشحذ همم المحققين ويستحثهم ويثير حماسهم، ولكن هيهات فقد أصبحت محاكم التفتيش أضعف من أن تفعل شيئًا، واضطر المحققون إلى الاستعانة بمعاونين لهم من خارج النظام الكنسى. وكثيرًا ما كانت السلطات والمحاكم المدنية تتدخل فى أعمالهم فتطلق سراح بعض المحكوم

عليهم بالسجن بدون الرجوع إليهم. وقد رفض الموظفون المدنيون أن يقسموا على تطهير البلاد من شرور المهرطقين، بل كثيرًا ما كانوا يوفرون لهم الحماية.

كان ما تقدم مضمون شكوى البابا جريجورى الحادى عشر إلى الملك شارل فى عام ١٣٧٣، غير أن هذا الملك لم يستجب لشكوى البابا فى بادئ الأمر، فاضطر إلى تكرار شكواه عام ١٣٧٥. وعاد البابا ليلوم الملك على موقفه السلبى من الهرطقة، كما أنه أنحى باللائمة على ضابط فى القصر اسمه «شارل دى بانثيل»؛ لأنه يوفر الحماية للمهرطقين، مهددًا إياه بالويل والثبور وعظائم الأمور. وأمر البابا بتجنيد كل القوى لعمل شىء لوقف زحف الهرطقة، كما أنه شن حملة عسكرية على معاقل المهرطقين فى إقليم پروڤنس. وأراد البابا أن يكثف الجهود المناهضة للهرطقة فاستدعى مجموعة من الطوائف الدينية للتصدى لها، مثل طائفة الدومنيكان والفرنسيسكان والكارميلايت والأغسطينيين ونشرهم بين الناس لتعليمهم صحيح الدين. وبدأت هذه الجهود المكثفة تؤتى ثمارها، كما بدأت عمليات ملاحقة المهرطقين تأخذ أشكالًا جادة. وكللت هذه الجهود فى نهاية الأمر بالنجاح، وتم القبض على أعداد هائلة من المهرطقين وتقديمهم إلى المحاكمة. وبسبب كثرة أعداد المقبوض عليهم اضطلع أسقف ماسا فى أول مايو ١٣٧٥ بمهمة كأداء شغلت بال البابا جريجورى، تتلخص فى توفير الطعام والسكن لكل هذا العدد الغفير من المهرطقين الذين وقعوا فى الأسر. ورغم إحراق أعداد كبيرة من الهراطقة المتشبثين، فقد ظلت أعداد كبيرة منهم تنتظر حلًّا لمشكلتى الطعام والمأوى. ولهذا أمر البابا جريجورى الحادى عشر ببناء الكثير من المآوى والسجون فى كل من إمبرون، وأڤينيون، وفيين، وأدى تقاعس رجال الكنيسة عن أداء مهام وظيفتهم إلى مروق الكثيرين. ولحل مشكلة السجون استدعى البابا الأساقفة وأمرهم بجمع أربعة آلاف فلورينة ذهبية فى خلال ثلاثة أشهر وكذلك ثمانمائة فلورينة سنويًّا لمدة خمسة أعوام من أجل إقامة السجون المطلوبة لإيواء المهرطقين وتوفير الطعام لهم. وهدد البابا أساقفته بتجريدهم من مصادر دخلهم وفرض الحظر الكنسى عليهم إذا ماطلوا فى دفع المبالغ المطلوبة منهم.

ولكن الخوف من سطوة محاكم التفتيش لم يعد بالقوة نفسها التى كان عليها فى لانجويدوك عام ١٢٤٥. ومضت المهلة التى حددها البابا دون أن يجمع الأساقفة المبالغ المطلوبة منهم، وأخذ البابا يحقق مع مرءوسيه حول طريقتهم فى الوفاء بالتزاماتهم. وتساءل أسقف ماسا عن الكيفية التى يطعم بها سجناءه، فأجابه البابا بأنه يتعين على كل أسقف أن يقيم أود كل

المهرطقين التابعين لأسقفيته. وهدد البابا بفرض الحظر الكنسى على كل أسقف تسول له نفسه التنصل من المسئولية. ومن جانبه حاول البابا جريجورى الحادى عشر اقتسام غنائم المصادرات مع الملك شارل ولكن الملك رفض، غير أنه وافق عام ١٣٧٨ على منح المحققين مكافأة سنوية مماثلة للمكافأة التى يتلقاها المحققون فى محاكم تفتيش تولوز.

وعندما فشل البابا جريجورى فى تقاسم الأسلاب مع الملك شارل لجأ إلى بيع صكوك الغفران، وفى ١٥ أغسطس ١٣٧٦ أصدر البابا جريجورى بيانًا يحث فيه أهل المروءة للتبرع من أجل إقامة أود سجناء محاكم التفتيش. قال جريجورى فى بيانه الموجه إلى جميع المؤمنين بيسوع المسيح:

> «وبما أن مساعدة المساجين تعتبر إحسانًا وتقوى، فإنه يخلق بالمسيحيين المؤمنين أن يشملوا المساجين من كل صنف ممن يكابدون الفاقة برحمتهم، وتقديم يد العون لهم. لقد نما إلى علمنا أن ابننا الحبيب المحقق «فرانسوا بوريل» قام بسجن كثير من المهرطقين عقابًا لهم أو حماية لهم من الأذى، وتبعًا لذلك فلا مفر من أن يمد إليهم المؤمنون الأتقياء الكرماء يد المساعدة كنوع من الإحسان. وبما أننا لا نرغب فى أن يموت هؤلاء السجناء جوعًا، وأننا نريدهم على قيد الحياة حتى يكفروا عن ذنوبهم فى السجون، وحتى يتمكن المسيحيون المؤمنون من تقديم المساعدة بسبب شدة تمسكهم بمعتقداتهم، فإننا ننذركم ونحثكم جميعًا أن تسهموا بالمال تكفيرًا عن خطاياكم وأن تعطوا بعضها التى منحها الله إياكم، وأن تتقوا الله بما تقدمون من إحسان تشكرون عليه من أجل إطعام هؤلاء السجناء حتى يمكنهم بمساعدتكم أن يظلوا على قيد الحياة، وحتى تنعموا بالبركة الأبدية التى يسبغها الله على هذا العمل الطيب وغيره من الأعمال الخيرة».

ويبدو أن البابا نفسه لم يتحمل بشاعة حياة المهرطقين القابعين فى غياهب السجون. ورغم أنهم كانوا يتضورون جوعًا فإن الكثيرين منهم تشبثوا بهرطقتهم. وفى عام ١٣٧٧ سجل البابا جريجورى زيادة فى أعداد هؤلاء المهرطقين، وأنحى باللائمة على المحققين بسبب تقاعسهم فى أداء الواجب المنوط بهم.

ورغم أن البابا جريجورى الحادى عشر نجح فى قمع الهرطقة الوالديسيانية، فإن وفاته فى ٢٧ مارس ١٣٧٨ وظهور الانشقاق الدينى العظيم الذى شطر الكنيسة إلى شطرين (كنيسة غربية وكنيسة شرقية) ساعد على ظهور الهرطقة وانتشارها من جديد. ولكن البابا كليمنت السابع (١٣٧٨ ـ ١٣٩٤) استطاع بهمة ونشاط أن يقضى على المئات منهم، وهداية مئات آخرين إلى المذهب الكاثوليكى حتى يمكنهم الاحتفاظ بممتلكاتهم نظير دفع مبالغ مالية معينة. ويقال إن هذا البابا أحرق فى عام ١٣٩٣ مائة وخمسين مهرطقًا فى جرينوبل فى يوم واحد. ولأنه كان مبشرًا عن طريق مجادلتهم بما هو أحسن، استطاع إعادة الكثيرين من الهراطقة الوالديسيانيين إلى حظيرة الكنيسة. وكما سبق أن ذكرنا أصبح الأسقف هو الذى يوجه الاتهام إلى المهرطقين بدلًا من المحقق بعد أن اعترى الضعف والوهن الواضح محاكم التفتيش.

ويبدو أن الهرطقة الوالديسيانية توارت عن الأنظار فى عهد البابا ألكسندر السادس. ويمكننا الاستدلال على ذلك من المرسوم الذى أصدره هذا البابا فى عام ١٤٠٩، يحث المحققين على بذل قصارى جهدهم للتصدى للسحرة واليهود المرتدين دون أية إشارة إلى المهرطقين الوالديسيانيين. ومع ذلك فنحن نسمع فى عام ١٤١٧ عن إحراق راهب يدعى كاترين سوف فى مونپلييه بتهمة الهرطقة الوالديسيانية على يد وكيل المحقق الراهب ريموند كاباس بمساعدة أسقف ماجيلون. وفى عام ١٤٣٢ شكا مجمع بورج من أن الوالديسيانيين فى عهد دوفينيه دفعوا تبرعات لمساعدة المهرطقين من أتباع هس. وفى يوم ٢٣ أغسطس من العام نفسه نطالع خطابًا أرسله الراهب پيير فابرى محقق إبرون إلى المجمع المنعقد فى بال يعتذر فيه عن عدم تمكنه من الحضور بسبب حاجته إلى المال، وانشغاله بتعقب الوالديسيانيين، ورغم نجاحه فى القضاء على عدد كبير منهم فإنه اشتكى من انتشارهم فى كثير من الوديان. وأضاف پيير فابرى فى رسالته أنه تمكن من الزج بستة مهرطقين منتكسين (أى مرتدين بعد هدايتهم من الهرطقة) فى سجون إمبرون وبريانكون، وأن هؤلاء المهرطقين الستة أفشوا له بأسماء خمسمائة مهرطقٍ آخرين ينوى الإمساك بهم وتقديمهم إلى المحاكمة فى القريب العاجل. ووعد الرجل فى رسالته بحضور الاجتماع بعد أن يفرغ من أداء العمل الذى بين يديه.

وفى عام ١٤٤١ سعى محقق پروڤنس «چين ڤويل» إلى ملاحقة المهرطقين الوالديسيانيين دون نتيجة تذكر، الأمر الذى وفر لهم فترة راحة من التنكيل والاضطهاد. ولكن فى عام ١٤٧٥ بدأت محاكم التفتيش تستأنف شيئًا من نشاطها القديم، وذلك بعد أن تضاعف عدد المهرطقين

الوالديسيانيين. والجدير بالذكر أن الأساقفة والمحققين كانوا ـ بسبب الضعف الذى اعترى محاكم التفتيش ـ يلجأون إلى المحاكم الملكية التى أظهرت فى كثير من الأحوال تعاطفها مع المهرطقين واستعدادًا لحمايتهم؛ مما جعلهم أشد وقاحة وجرأة على تحدى الكنيسة ورجالها، الأمر الذى دفع البابا سكستوس الرابع (١٤٧١ ـ ١٤٨٤) إلى السعى دون جدوى إلى وضع حد لهذه المهازل. ولكن هيهات؛ فقد أصبحت السلطة الباباوية فى فرنسا موضع السخرية والازدراء، ولهذا نرى البابا سكستوس الرابع يوجه فى ١ يوليه ١٤٧٥ اللوم إلى ملك فرنسا لويس الحادى عشر بسبب تعاطف موظفيه مع المهرطقين. ومن المؤكد أن الملك نفسه كان لا يعلم عن ذلك شيئًا، ومن ثم سارع بالإعراب عن أسفه وشجبه لهذا الوضع متعهدًا بمساندة الدولة للمحققين مساندة كاملة.

وتدل المراسلات المتبادلة بين البابا سكستوس الرابع وملك فرنسا على أن الدولة أصبحت تفوق الكنيسة ومحاكم التفتيش فى قوتها. ويتضح لنا هذا بجلاء من الأمر الذى أصدره الملك بتاريخ ١٨ مايو ١٤٧٨، وأكد الملك فيه أن جميع رعاياه فى دوفينيه من الكاثوليك الصالحين، إشارة إلى أن الرهبان الهائمين على وجوههم زهدًا فى الحياة والذين ينسبون إلى أنفسهم لقب «محقق» يدأبون على إزعاج المؤمنين الأوفياء لكنيسة روما واتهامهم بالهرطقة، وتقديمهم إلى المحاكمة أمام المحاكم الملكية والكنيسة بهدف الاستيلاء على أملاكهم ومصادرتها لصالحهم.

وهكذا يتجلى لنا أن السلطة الكنسية التى ظلت متجبرة وعاتية لفترة تقرب من القرنين والنصف قد أصابها الإعياء والوهن وانكسرت شوكتها، بحيث أصبحت خاضعة لسلطات الدولة بعد أن كانت فى ذروة سطوتها قادرة على تحطيم ريموند حاكم تولوز وتدمير حضارة لانجويدوك. ومن المفارقات أن محاكم التفتيش مكنت النظام الملكى من تثبيت أركانه وإمداده بجانب كبير من ثروات المهرطقين نظير مساندته العسكرية لها، كما أن هذا النظام قوى ساعده بعد أن أصاب الوهن محاكم التفتيش. وبطبيعة الحال أدت السياسة المتراخية والمتساهلة التى اتبعها الملك لويس نحو الهرطقة الوالديسيانية إلى ازدهارها. ولكن موت هذا الملك فى عام ١٤٨٣ حرم المهرطقين الوالديسيانيين من الحماية، فقد رأى خلفه شارل الثامن أن مصلحته تقتضى منه إرضاء الكرسى الباباوى، ولهذا السبب تجددت سياسة مطاردة الهراطقة واضطهادهم فى عهد البابا إينوسنت الثامن (١٤٨٤ ـ ١٤٩٢) بناء على طلب رئيس أساقفة إمبرون. وقد شجع هذا التغير تطرف المحقق «چين ڤيليتى» فى تعقب الهراطقة، فأحرق قناصلة فريسيدير. غير أن

الوالديسيانيين قاوموا مقاومة مستميتة، وعندما تعب رئيس أساقفة إمبرون من عنادهم طلب إليهم فى شهرى يونيه ويوليه ١٤٨٦ مغادرة البلاد أو الخضوع للكنيسة والاعتراف بخطاياهم، فلم يلقوا بالًا لهذا التهديد، فقام بفرض الحظر الكنسى عليهم دون فائدة، الأمر الذى دفعه إلى طلب مساعدة البابا إينوسنت الثامن للمرة الثانية، ورأى البابا أن حل هذه المشكلة يكمن فى توجيه ضربة قاضية للمهرطقين؛ ولهذا أعد حربًا صليبية واسعة النطاق شنها على مقاطعتى دوفينيه وساڤوى فى عام ١٤٨٨. واستطاع ألبرتو دى كابتيانى مندوب البابا الحصول على مساعدة البرلمان فى جرينوبل الذى أمر بحشد قوة عسكرية تحت قيادة «هيج دى لاپالو» تهاجم المهرطقين الوالديسيانيين من كل جانب. وبعد أن رفض هؤلاء المهرطقون الاستسلام، تقدمت صفوف القوات الصليبية فى مارس ١٤٨٩ وبدأت الحملة الصليبية بمهاجمة وادى براجيلاتو وقامت بالسيطرة عليه. ثم خير المهرطقون بين نبذ هرطقتهم أو الموت، ولكنهم أظهروا مقاومة شرسة وعنيدة فى فال كلوسون وفريسبير أدت إلى وقوع مجازر بشرية بشعة، الأمر الذى بث الرعب والفزع فى قلوب سكان أرجنتيير فسارعوا إلى الاستسلام. وفى منطقة فال لويس اتخذ السكان من الكهوف ملجأ، غير أن قائد الحملة الصليبية استطاع الوصول إليهم وأشعل النار فى مداخل الكهوف فدخلها الدخان الكثيف ليخنق من بداخله، وكانت هذه ضربة قاضية لهم. ثم صودرت أموالهم وممتلكاتهم وتقاسمها شارل الثامن ورئيس أساقفة إمبرون. وحتى لا تطل الهرطقة الوالديسيانية برأسها من جديد، عينت الحملة الصليبية فرانسوا بلواريرى محققًا فى منطقة پروڤنس ليتخذ إجراءات عنيفة وصارمة ضد المهرطقين.

وباعتلاء ملك جديد عرش فرنسا هو لويس الثانى عشر، بدأت مرحلة جديدة من التعامل مع الوالديسيانيين، فقد انعقد مؤتمر فى پاريس حضره مندوبون من فريسبير، وروستون ورئيس أساقفة إمبرون الجديد ونواب عن برلمان جرينوبل، وتقرر فى هذا المؤتمر إرسال لجان باباوية وملكية إلى مسرح الأحداث. وذهبت اللجان إلى فرسبير لسماع شهادة الشهود الذين أكدوا صدق عقيدة أهلها، ورفضهم الاتهامات التى وجهها رئيس الأساقفة إليهم بأنهم مارقون. وتم إلغاء كل أنواع الحظر الكنسى المفروضة على الأهالى، الأمر الذى وضع حدًّا للاضطهاد. وفى ١٢ أكتوبر سنة ١٥٠٢ قام لويس الثانى عشر باعتماد هذا القرار ووافق عليه أيضًا البابا ألكسندر السادس الذى تشابكت مصالحه مع مصالح ملك فرنسا. ومن جانبهم سعى الوالديسيانيون إلى إلغاء أمر مصادرة أملاكهم ولكنهم لم يفلحوا فى ذلك رغم الأوامر الملكية القاضية بإعادة هذه

الأملاك إلى أصحابها. ومن جانبها امتنعت الكنيسة عن تضييق الخناق عليهم وتركتهم يعبدون الله بالطريقة التى يرونها، حتى جاء عصر الإصلاح الدينى الذى جعل هؤلاء الوالديسيانيين ينضمون تحت لواء الملة البروتستانتية المتزمتة المعروفة باسم «أتباع كالڤن». وفى منطقة بريانكونيس استمر إحراق المهرطقين حتى عام ١٥١٤. ولكن الهرطقة الوالديسيانية لم تندثر إلا فى هذا العام عندما اتخذ أنتوان ويستانج أسقف أنجوليم إجراءاته الصارمة ضدها بدعم من السلطة المدنية.

* * *

كتب وأبحاث أخرى للمؤلف

أولًا: كتب باللغة العربية

١ ـ برتراند راسل الإنسان، الدار القومية القاهرة، ١٩٦١، ١٩٦٦.

٢ ـ دراسات تمهيدية فى الرواية الإنجليزية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦.

٣ ـ توفيق الحكيم الذى لا نعرفه، مطبعة وهدان، ١٩٧٤.

٤ ـ اتجاهات سياسية فى المسرح قبل ثورة ١٩١٩، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩.

٥ ـ برتراند راسل، تأليف آلان وود (ترجمة)، الأندلس، بيروت، ١٩٨١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٨٨.

٦ ـ س. ب. سنو والثورة العلمية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.

٧ ـ موسوعة المسرح المصرى البيليوجرافية (١٩٠٠ ـ ١٩٣٠)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.

٨ ـ موقف ماركس وأنجلز من الآداب العالمية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٤.

٩ ـ شكسبير فى مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

١٠ ـ ماذا قالوا عن أهل الكهف، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، ١٩٨٦.

١١ ـ چورچ أورويل (حياته وأدبه)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

١٢ ـ الأدب الروسى قبل الثورة البلشفية وبعدها، الألف كتاب الثانى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.

١٣ ـ وول سوينكا (ترجمة) الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.

١٤ ـ أدباء روس منشقون فى عهد چوزيف ستالين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.

١٥ ـ الأدب الروسى والبرويسترويكا، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩١.

١٦ ـ الأدب والجنس، دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٣.
١٧ ـ الثالوث المحرم، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٤.
١٨ ـ الشذوذ والإبداع، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٥.
١٩ ـ دراسات فى الأدبين الإنجليزى والأمريكى، كلية الألسن، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.
٢٠ ـ من ستالين إلى جوربا تشوف، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٩٦.
٢١ ـ الإلحاد فى الغرب، سينا للنشر، ومؤسسة الانتشار العربى، القاهرة وبيروت، ١٩٩٧.
٢٢ ـ الهرطقة فى الغرب سينا للنشر، ومؤسسة الانتشار العربى، القاهرة وبيروت، ١٩٩٧.
٢٣ ـ العلم والدين تأليف برتراند راسل (ترجمة) دار الهلال، ١٩٩٧.
٢٤ ـ الرجل الذى مات تأليف د. هـ. لورانس (ترجمة) دار الهلال.
٢٥ ـ ملحدون محدثون ومعاصرون، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، ١٩٩٨.
٢٦ ـ رباعيات الشذوذ والإبداع، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، ١٩٩٨.
٢٧ ـ اليهود والأدب الأمريكى المعاصر، دار الهلال.
٢٨ ـ موسوعة الرقابة والأعمال المصادرة فى العالم، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٩ ـ فى مدح الكسل ومقالات أخرى تأليف برتراند راسل (ترجمة) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.
٣٠ ـ اليهود والأدب الأمريكى المعاصر، دار الهلال، نوفمبر، ١٩٩٨.
٣١ ـ صورة اليهودى فى الأدب الإنجليزى، دار الهلال، مارس، ١٩٩٩.
٣٢ ـ الهولوكست بين الإنكار والتأكيد، دار الهلال ديسمبر، ٢٠٠٠.
٣٣ ـ اليهود فى الأدب الأمريكى فى أربعة قرون، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.
٣٤ ـ الهولوكست فى الأدب الأمريكى، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.
٣٥ ـ الهولوكست فى الأدب الفرنسى، دار نهضة الشرق، يناير، ٢٠٠٢.
٣٦ ـ الهولوكوست فى الأدب الروسى، دار نهضة الشرق، يناير، ٢٠٠٢.
٣٧ ـ محاكم التفتيش، دار الهلال، ٢٠٠٢.
٣٨ ـ محاكم التفتيش فى إسبانيا، مركز الدراسات ـ المعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٢.

ثانيًا: مقال باللغة العربية

نقد رواية العنقاء تأليف لويس عوض، فبراير، ١٩٧٠.

ثالثًا: كتب باللغة الإنجليزية

1- Naguib Mahfouz, The Beginning and the End, Translation, The American Univ. in Cairo, 1975.

2- George Orwell as an Ambivalent Writer, National Bookshop, Cairo, 1987.

3- Animal Farm, National Bookshop, Cairo, 1987.

4- Nineteen Eighty Four, National Bookshop, Cairo, 1987.

5- Hardy's Tragic and Ironic Vision in Tess, National Bookshop, Cairo, 1978.

6- Shakespear in Egypt, Rapack, Cairo, 1980.

7- English Literary Criticism, Univ. Books, Tanta, 1985.

8- Macbeth, Anglo Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

9- The Mayor of Casterbridge, Anglo-Egyotian Bookshop, Cairo.

10- Sons and Lovers, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

11- Joseph Andrews, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

12- King Lear, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

13- Merchant of Venice, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo,1989.

14- Jane Eyre, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

15- A Passage to India, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

16- Robinson Crusoe, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

17- Animal Farm, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

18- Forth coming: Egypt in the Modern British Novel: A Colletion of Articles on Newby, Ghalie, Enright, Forster, Liddel, and Olivia Manning, published in AlAhram Weekly in the following issues, 4 July, 5 September, 10, 24 October (1991) and 23, 30, January, 1, 23 April (1992).

رابعًا: مقالات باللغة الإنجليزية

1- John Wain's «Young Visitors» Faculty of Alsun Journal, 1975.

2- «King Lear as a Religious Play» Faculty of Alsun Journal, 1975.

3- «Orwell as a Literary Critic» Faculty of Alsun Journal, 1975.

4- «The Development of Liberal Culture in Modern Egypt» a series of articles published in the Egyptian Gazette in the following issues, 23, 30 March, 6, 13, 20, 27, 28 April, 4, 11 May, 1983.